

## رقابة القضاء الدستوري على الحدود الدستورية بين السلطات لمؤلفه

القاضي الدكتور فائق زيدان

عن دار الوارث للطباعة والنشر صدر للسيد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور فائق زيدان الكتاب الموسوم: رقابة القضاء الدستوري على الحدود الدستورية بين السلطات.

الكتاب هو موجز أطروحة دكتوراه أعدها السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور فائق زيدان قدمت من قبله الى كلية الحقوق في الجامعة الاسلامية في لبنان بعنوان (رقابة القضاء الدستوري على الحدود الدستورية بين السلطات - دراسة مقارنة "العراق - لبنان - مصر") مضافاً لها وقائع وقرارات دستورية حصلت في العراق بعد اكتمال مناقشة وقرار الاطروحة مضافة الى ماسبق وان احتوته الاطروحة من قرارات ووقائع دستورية استشهد بها المؤلف خلال فترة كتابة الاطروحة .

وقد سعى المؤلف من خلال كتابه للوقوف على معرفة مدى توافر التوازن الدقيق بين السلطات الثلاث والمقارنة بين ثلاثة نظم مختلفة وتطبيقاتها في دساتير ثلاث دول مختلفة (العراق - لبنان - مصر) مع اللجوء الى بعض الأنظمة السياسية الكبرى التي تعد رائدة في الأنظمة الدستورية المعاصرة، إضافة الى قيامه بتحليل القرارات القضائية الصادرة من القضاء الدستوري ذات الصلة وما كان من دور لرقابة القضاء الدستوري في هذا المجال في الدول الثلاث.

ومن أجل معرفة مدى توافر توازن دقيق بين السلطات الثلاث والمقارنة بين ثلاثة نظم مختلفة وتطبيقاتها في دساتير ثلاث دول مختلفة (العراق - لبنان - مصر) مع اللجوء الى بعض الأنظمة السياسية الكبرى التي تعد رائدة في الأنظمة الدستورية المعاصرة، إضافة الى تحليل

القرارات القضائية الصادرة من القضاء الدستوري ذات الصلة، وما كان من دور لرقابة القضاء الدستوري في هذا المجال في الدول الثلاث فقد تم تقسيم الكتاب الى قسمين.

حمل القسم الأول عنوان: الحدود الدستورية للسلطات في ظل الفصل بين السلطات والتعاون بينهما. حيث ركز فيه المؤلف على الحدود الدستورية للسلطات في ظل الفصل بين السلطات في الدساتير المقارنة، أما الفصل الثاني فقد تم تكريسه للحديث عن الحدود الدستورية للسلطات في ظل التعاون بين السلطات.

أما القسم الثاني فقد عالج فيه المؤلف اختلال الحدود الدستورية للسلطات وسبل معالجتها والرقابة عليها. وذلك من خلال تقسيمه الى فصلين. تناول بالاول اختلال الحدود الدستورية بين السلطات ومعالجتها، أما الفصل الثاني فقد خصصه المؤلف للكلام عن الرقابة القضائية على اختلال الحدود الدستورية بين السلطات.

وقد اختتمت الدراسة بخاتمة أجمل فيها المؤلف أهم الاستنتاجات التي توصل اليها من خلال دراسته المستقاة من الواقع العملي لتطبيق مبدأ فصل السلطات لاسيما في العراق توجهاً بجملة من المقترحات التي قد تسهم وفقاً لوجهة نظره في تدعيم مبدأ فصل السلطات سعياً للقدرة على تحقيق الأهداف التي وضعت منذ بداية تكوين الأنظمة السياسية.